

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون



الجلسة ٥٧٨٣

الأربعاء، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/١٠
نيويورك

الرئيس: السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد شرباك

إيطاليا السيد سباتافورا

بلجيكا السيد فيريكي

بنما السيد سويسكم

بيرو السيد فوتو - برناتيس

جنوب أفريقيا السيدة كوابي

سلوفاكيا السيد مارثون

الصين السيد ليو زغين

غانا السيد يانكي

فرنسا السيد لأكروا

قطر السيد القحطاني

الكونغو السيد أوكيو

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة بيرس

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

07-60825 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن ابلغ المجلس بأني تلقيت رسالتين من ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة اعترم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغلت السيدة بوتو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) والسيد نسينغيماننا (رواندا) المعقدين المخصصين لهما على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذِن لي بأن أدلى بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

”يثني مجلس الأمن على حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على البلاغ المشترك الذي أصدرتاه بشأن اتخاذ نهج موحد لإنهاء التهديد الذي يواجهه السلام والاستقرار في البلدين وفي منطقة البحيرات الكبرى، وهو البلاغ الموقع عليه في نيروبي في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الذي يشكل علامة فارقة نحو التوصل إلى تسوية حاسمة لمشكلة الجماعات المسلحة غير القانونية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

”ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد من خلال البعثة الخاصة التي قام بها الأمين العام المساعد، هاييلي منكريوس، ويتطلع إلى استمرار هذه المشاركة شاملة المزيد من المشاورات مع الحكومات المعنية ومع الشركاء الإقليميين والدوليين.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن استمرار وجود الجماعات المسلحة غير القانونية، وبخاصة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهاموي والمليشيات المنشقة التابعة للوران نكوندا هو أحد الأسباب الجذرية للصراع القائم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، إضافة إلى أنه يشكل تهديدا للاستقرار الإقليمي. ويكرر المجلس من جديد مطالبته بأن تضع هذه الجماعات أسلحتها وأن تشارك طوعا ودون شروط مسبقة في عمليات تسريحها، وإعادة أفرادها إلى أوطانهم وإعادة توطينهم، وإدماجهم من جديد حسب الاقتضاء.

”ويشجع مجلس الأمن سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على تنفيذ التزاماتهما الواردة في بلاغ نيروبي على أكمل وجه، ومواصلة التعاون من أجل إيجاد حل لشواغلهم الأمنية المشتركة.

”ويؤكد مجلس الأمن استعداداه لتسهيل ودعم تنفيذ هذه الالتزامات، ولا سيما عن طريق تدابير تتخذ حسبما يقتضيه الحال وعملا بالقرارين ١٥٩٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٩ (٢٠٠٥)، ضد المزيد من الأشخاص والكيانات، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهاموي.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه الكامل لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في العمل الذي تضطلع به في الميدان، ويشجعها على أن تدعم، في حدود ولايتها وقدراتها، التدابير التي اتفقت عليها الحكومتان الكونغولية والرواندية“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2007/44.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠